السيد يونادم كنا: اللوم في مسألة تسميتنا القومية لا يقع على لجنة صياغة الدستور ولا على المكونات السياسية الصديقة سواءً العربية منها أو الكردية.. الدينية منها أو الليبرالية، إنما العتاب أولاً وآخراً هـو فينا ولدى بعض مرجعياتنا الدينية

أجرى اللقاء: يعقوب يعقوب

أجرت قناة آشور الفضائية الخميس الماضي الخامس والعشرين من آب الجاري لقاءً مع السيد يونادم كنا السكرتير العام للحركة الديمقراطية الآشورية عضو الجمعية الوطنية، تركز حول تطورات عملية صياغة الدستور بشكل عام، وتسمية الشعب الكلداني السرياني الآشوري في هذا الدستور بوجه خاص والتي يطالب الشعب ومؤسساته السياسية والقومية والثقافية أن تكون موحدة فيما تسعى بعض الجهات إلى تقسيم هذا الشعب من خلال تسمية غير موحدة، وبغض النظر عن التطورات التي شهدتها العملية السياسية ومسألة الدستور حتى صدور هذا العدد اليوم الأحد، وللتوثيق، ننشر تفاصيل ما جاء في اللقاء:

– قبل أيام سلمت مسودة الدستور الى الجمعية الوطنية ولم يكن هناك إجماع وطني عام على المسودة، ما هي الأسباب؟.

* في الحقيقة، هناك مواقف وآراء مختلفة للمكونات القومية العربية الوطنية والأحزاب الدينية السنية من بعض المحاور أو بعض المفاصل في الدستور فيما يخص نظام الدولة والفدرالية الى ذلك من نقاط مثل مسألة إجتثاث البعث وصلاحيات الأقاليم وتوزيع الثروات، وكانت هناك أيضا بعض المسائل المتعلقة بالصياغات وكانت تناقش بين قائمة الإئتلاف والقائمة العراقية من جانب وبين الأخوة في التحالف الكردستاني من الجانب الآخر، وكانت مسائل منها ما هو مبدئي فعلا ومنها ما يتعلق بمسألة الصياغات، وقد تمكن الأخوة خلال اليومين الماضيين من معالجة بعض القضايا مع استمرار الحوارات لحلحلة ومعالجة العديد من النقاط المتبقية وتقريب وجهات النظر.

– إلتقيتم "قبل أيام" السيد جلال طلباني رئيس الجمهورية حول الخلافات أو عدم رضا الكلدوآشوريون السريان بذكر إسمهم القومي في الدستور، ماذا دار في الحديث؟.

هناك بعض الأشخاص من الذين فشلوا في الفضاء الوطني والقومي الأوسع ويريدون التحصن بقلاع الطائفية

* في الحقيقة كانت هناك جوانب تخص الشأن الوطني بصورة عامة في الدستور وجوانب أخرى تخصنا مباشرة، فقد كانت هناك مسائل تتعلق ببعض البنود التي لا تتعلق بنا نحن فقط كالحقوق الدينية أو القومية وإنما بالشأن الوطني عموما حيث قدمنا مقترحاتنا سواء الى السيد رئيس الجمهورية أو الى الأمم المتحدة أو الكتل الأخرى كالإئتلاف وغيرها. أما فيما يخصنا ففي ديباجة الدستور هناك إشارات ضمنية تشير الى حضارتنا وتاريخ أجدادنا في هذا البلد، لكن من دون إشارة صريحة لحضارة بابل وآشور وأكد وغيرها أبدا، لقد تمت الإشارة إلى أن القانون الأول سُنّ في هذا البلد وأشير الى أول كلمة أو حرف كتب في هذا البلد والى أول نظام دولي.. لكن دون الإشارة إلى من قام بذلك، هذا جانب.. وهو الجانب التاريخي، والجانب الآخر هو أن الديباجة تذكر المآسي في البلد أو الإضطهادات والمذابح وحتى ما حصل في قرية بشير، لكنها لا تذكر مذابح سميل عام ١٩٣٣ التي راح ضحيتها أربعة آلاف إنسان وتشرد عشرات الآلاف، وهي مأساة تضاهي ما حصل في حلبجة، بل قد تكون في حينها أكبر نسبيا مما حصل في حلبجة، لقد كانت قضية وطنية كبيرة لم تذكر في ديباجة مسودة الدستور، وهي أول مذبحة في التاريخ السياسي المعاصر للعراق وكانت بداية الصراع الدامي الذي جرّ البلد الى هذه النتائج الكارثية.

إذا كان قرار لجنة كتابة الدستور تشتيت وتقسيم صفوف شعبنا فسيكون موقفنا سلبيا بالتأكيد

وفضلا عن ذلك هناك الاستياء العام من كل مكونات ومسميات شعبنا الكلداني السرياني الآشوري في ذكر مسألة الحقوق القومية في المادة "١٣٥"، وشاهدتم مظاهرات تلكيف وتللسقف وبطنايا وألقوش وهي في غالبيتها مناطق كلدانية، ومظاهرات مناطق سريانية مثل قره قوش وبرطلة وكرمليس وبعشيقة، والكل مستاء من هذا الأمر الذي يقسم ويشتت شعبنا الى قوميات أو كيانات مستقلة عن بعضها لا علاقة لها ببعض. وقد حاورنا فخامة الرئيس حول هذه الأمور وأوصلنا صوت أبناء شعبنا وإحتجاجنا على هذا الأمر، وصوتت أغلب أحزابنا ومؤسساتنا وجمعياتنا في العالم وعشرات الآلاف من التواقيع التي سلمت الى اللجنة الدستورية والتي رجحت فيما يبدو رسالة فلان من الناس، بينما هناك حقائق تاريخية لا تتغير برسالة أو رسالتين، وهناك بعض الأشخاص من الذين فشلوا في الفضاء الوطني والقومي الأوسع ويريدون التحصن بقلعة الطائفة والتسميات الطائفية. نعم هنالك إختلافات وتسميات متعددة وهذا أمر واقع وحقيقي لكن يجب ان يكون صدرنا رحبا لنقبل بعضنا بعضاً ونصل الى ما يجمعنا وليس الى ما يفرقنا.

– هناك حركة جماهيرية وفعل جماهيري يطالب اليوم بأن تدرج مطاليبه حسب ما تريد الجماهير، والناس تسأل: لماذا هذا العناد من قبل لجنة صياغة الدستور؟، فالجماهير تطلب ان يكون اسمها موحدا في الدستور بينما التقسيم هو المفروض؟.

* أنا لا ألوم لجنة صياغة الدستور ولا ألوم المكونات السياسية الصديقة سواء العربية منها أو الكردية، الدينية أو الليبرالية، إنما العتاب أولا وآخراً هو فينا ولدى مرجعياتنا المحترمة. فمع شديد الاسف فإن الخلافات الدينية.. الطائفية والمذهبية التاريخية أرادوا أن يعكسوها اليوم في تفتيت وتشتيت هذا الشعب المسكين والمظلوم والمقهور، وقد يكون للصراعات المذهبية كما قلت أو التشبث والعناد والتطرف على هذه التسمية أو تلك أمرا لا يخدم أحد، وفيما يتعلق بالمرجعيات الدينية فإن هذه الطروحات ومع الأسف لا تنسجم ورسالة المسيح والمسألة الإيمانية، السيد المسيح يقول: "ان الله محبة"، فأين المحبة يا مراجعنا؟.

فضلا عن أن القوانين الكنسية لا تسمح بأن يخرج رجل الدين هذا أو ذاك من حقل الإيمان ويدخل الشأن العلماني تاركا الشأن الديني والروحاني، حيث قال المسيح: "دعوا ما لله لله وما لقيصر لقيصر" لكنهم اليوم تركوا ما لله وصاروا مشغولين بما لقيصر، وسينعكس ذلك سلبيا حتما.. لكن الجماهير أقدر من هذه الرسائل وسوف لا يصح إلا الصحيح.

– نعم ولكن على المرجعيات الدينية أن تستمع الى ما تطلبه الرعية، فلماذا هذا التباعد؟.

* أعتذر عن الإجابة على سؤالك إذ يجب أن يوجه للمرجعيات: لماذا هكذا، هناك مبدآن من المبادئ الإيمانية المسيحية ذكرتها أعلاه.. "المحبة"، و"ما لله وما لقيصر"، ومرجعياتنا تركت ما لله وهي مشغولة الآن بالسياسة وتتعمق في التعصب سواءاً القومي أو غير ذلك بعيدا عن المحبة.

– كيف نقيّم حركة الجماهير، هل استجابت لقضيتنا القومية؟.

* نعم إستجابت وأنا أؤكد وأكرر أن من فشل في الساحة والفضاء الأكبر وهو الوطني والقومي يود أن يتحصن بقلعة الطائفة عسى ان يحقق مكسبا أو منصبا أو موقعا، والجماهير بالتأكيد لا تفرّق بين هذا وذاك على أساس إنتمائه المذهبي بل على أساس نشاطه وعطائه وتضحياته ونكران الذات، والجماهير ليست يدا تصفق لهذا وذاك.. إنما تنتظر منا ومن كل المرجعيات ومن كل الأشخاص المناضلين نتائج العطاء وخدمة الشعب وخدمة الناس، والجماهير لن تكون قاسية معنا.. لكن بالتأكيد ستكون قاسية مع بعض من يدعو للتفرقة والفرقة.

– لكن الجماهير قالت انها ستصوت بـ "لا" على الدستور إنسجاماً مع أطياف واسعة من الشعب العراقي؟.

* نعم بالتأكيد.. ونحن أبلغنا الأخوة وأبلغنا المراجع من أصحاب القرار في المطبخ الصغير أنه إذا استمر الأمر هكذا فستلتحق جماهيرنا بالتأكيد بالمصوتين بـ "لا" للدستور في حالة تقسيم شعبنا الى قوميات أو طوائف أو غير ذلك، فمع تقديرنا واحترامنا لما ورد في مسودة الدستور من بنود ومبادئ عامة جيدة لا بأس بها، لكن.. وإذا كان قرار لجنة كتابة الدستور تشتيت وتقسيم صفوف شعبنا فسيكون موقفه سلبيا بالتأكيد.

– سمعنا في التظاهرات شعارات تقول: لا نريد دستوراً مفروضا من الأغلبية، هل صحيح أنه دستور مفروض من الأغلبية؟.

* لا.. ليس كله، نحن شاركنا جميعا في لجنة صياغة الدستور، لكني أعود فأؤكد وأقول ان العيب أولا في بيتنا، نعم هناك إختلافات.. نحن سريان نعم، نحن كلدان نعم، نحن آشوريون نعم، لكننا نفس الشعب.. نفس التاريخ واللغة والديموغرافيا والجغرافية، كل شيء مشترك لكن البعض من ضعاف النفوس يهدفون تحقيق مكاسب شخصية فقط لا غير، وقد كانوا أصلاً خارج السرب، كانوا خارج الصف القومي طيلة حياتهم، واليوم جاؤوا الى داخل البيت لكنهم فشلوا فيه، ويودون الدخول في كل قلاع الطوائف، وبالتأكيد فإن الجماهير سترفض وسيكون لها موقفها سواء في الإستفتاء أو حتى من مراجعنا مستقبلا.

– هل أنتم مرتاحون للإشارة التي وردت في مسودة الدستور بشأن حقوقنا القومية والدينية؟، وهل يمكن ان نقول ان الساحة الكلدوآشورية السريانية فرزت الوحدويين.. وأولئك الذين لا يريدون الوحدة؟.

* أستطيع القول: نعم، ونحن مسرورون للإشارة الصريحة الى حقوقنا الدينية إلى جانب الأخوة الإيزيدية والصابئة المندائيين.. وكذلك حقوقنا في التعليم والتربية باللغة السريانية واعتبارها لغة رسمية في مناطق تواجد شعبنا.. وهكذا بقية النقاط ومنها الحريات، المبادئ والحقوق الأساسية، إنها مفاصل جيدة جدا في الدستور، وهكذا فيما يخص المفاصل الأخرى حيث سعى كل طرف أن يحصل على ما يريده.

لكن .. فيما يجمعنا مع بعض وما يخص حقوقنا الإدارية والقومية والسياسية والتعليمية وغير ذلك.. فعندما تطرق المعنيون إلى تسمية شعبنا، كان الأمر في المرحلة الأولى اعتماد تسمية الكلدوآشوريون إستناداً الى ما كان واردا في قانون إدارة الدولة وكقرار للمؤتمر القومي الكلداني السرياني الآشوري المنعقد في بغداد عام ٢٠٠٣ وبمباركة المرجعية الكلدانية إضافة الى حضور بقية المراجع الأخرى لدعم هذا المؤتمر وبحضور ٢٠٤ شخصية من كل أنحاء العالم من جغرافيتنا وديموغرافيتنا، وكان ذلك حتى يوم ١٥ من هذا الشهر، ولكن سعت بعض الأطراف كما قلت لقلاع الطائفة وقلاع التسميات عسى ان تحقق شيئاً، ونحن ندرك كل الحقيقة كاملة، وأن يتسبب البعض في أن تصبح المسألة مشكلة وتصبح قضية وتفرض علينا تسمية الكلدان والآشوريين مع إلغاء السريان فهذا أمر مرفوض بالتأكيد.

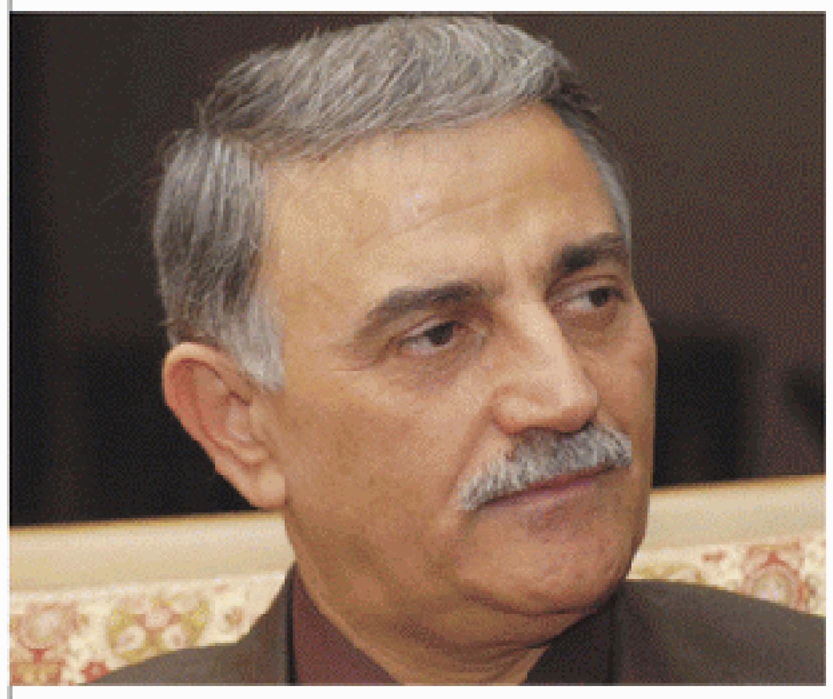

– وهل يتناغم الموقف الجماهيري مع الوحدويين ومع التيارات السياسية التي تريد الوحدة؟.

* إنني أقدّر مواقف الأخوة في سهل نينوى، وكذلك سيادة القائممقام في قره قوش/ الحمدانية وسيادة قائمقام تلكيف ورجال الدين والشخصيات الكثيرة التي شاهدناها في التظاهرة الأسبوع الماضي، وقد كانت كلها منسجمة وعلى عكس ما يدّعي البعض من انها كانت محرضة من قبل الحركة، ونحن نتشرف بهذا الأمر.. نتشرف ان نكون مع الجماهير ومع الوحدويين، ولا نتفق مع من يسعى خائبا لتفرقتنا وتفرقة شعبنا، بالتأكيد الجماهير هبت لتحتج وتستنكر هذا الأمر وتطالب الجهات المعنية بالمعالجة.

– وهل تظن أنه سيكون هناك تأثير لهذا التحرك الجماهيري؟.

* هذا يعتمد على موقف الأخوة صنّاع القرار، ومع الأسف أقول انه طرحت برامج أخرى مسبقا اعتمدت التسمية الكلدوآشورية لكننا اليوم نرى توجها آخر، نود ان نرى مدى المصداقية في هذه البرامج التي طرحت لتسميات كلدوآشورية وحدوية وغيرها ونتمنى من القائمين وصناع القرار ان يعالجوا هذا الأمر بما يخدم وحدتنا سواء ان تذكر تسميتنا بصيغة الكلداني السرياني الآشوري او ان تذكر الكلدوآشورية السريانية أو أية صيغة تعبر عن وحدة هذا الشعب.

– وهل من كلمة لأولئك الآلاف من الذين خرجوا مستنكرين تقسيم شعبنا؟.

* نحن نقدر عالياً موقفهم ونتضامن معهم ونعاهدهم ونعاهد شعبنا على أن نبقى على درب الوحدة والتوحيد لشعبنا أولا ومع كافة مكونات الشعب العراقي في خضم هذه المواقف المتشنجة والمتعصبة التي تدعو للتفرقة والتزمت والتطرف لهذه التسمية او تلك. نعم نحن أبناء أمة واحدة وشعب واحد وبالتأكيد مسيرتكم هي مسيرتنا وسنقف الى جانبكم بالتأكيد.

السيد نوري الراوي وزير الثقافة: سأجعل وزارة الثقافة وزارة سيادية في العراق

أجرت اللقاء: ريتا تيدي ناجر

عندما نقول وزارة الثقافة.. يتبادر الى ذهن القارئ كل ما يتعلق بثقافات الشعوب والفنون بأنواعها سواء السينما أو المسرح أو التلفزيون. ارادت صحيفة "بهرا" التعرف أكثر على ما يجري من تطورات جديدة على الساحة الثقافية العراقية، فاتجهنا الى وزارة الثقافة حيث استقبلنا السيد نوري الراوي وزير الثقافة وسألناه عن كل ما يتعلق بأنشطة الوزارة وما لها وما عليها وآخر المستجدات على جميع الصعد.

– كما تعلمون بقي على انتهاء فترة عملكم كوزير للثقافة مدة قصيرة من الزمن، كيف تقيمون جهودكم وما هي اهم منجزات الوزارة خلال الشهور الخمسة المنصرمة من ولايتكم؟.

* في الحقيقة الوزارة متجهة نحو المسار الصحيح والاتجاه للثقافة العراقية الحقيقية في كافة الميادين، وتم انجاز لكثير من الخطط حيث وضعنا خطة لمدة مائة يوم وتجاوزناها والحمد لله، ومن بينها كان موضوع معالجة مشكلة منتسبي وزارة الإعلام حيث وضعنا فترة مائة يوم لحل قضيتهم وبفضل الله تمكنا خلال سنة وتسعين يوما من حل الأمر بجهود الخيرين. أما بالنسبة للفترة المتبقية فسنكمل إن شاء الله الاسس المتبقية التي وضعناها وبدأنا بالتحضيرات لعقد مؤتمرات موسعة وشكلنا هيئات استشارية بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني لرسم السياسة الثقافية العراقية.

– بشكل مختصر ما هو حجم الدمار والضرر الذي لحق بالمواقع التاريخية والأثرية بعد سقوط النظام السابق خاصة في مدن بابل وبغداد والموصل؟.

* بالنسبة لمدينة بابل تعرضت لدخول القوات المتعددة الجنسيات والمعروف انها بنايات قديمة وقد جعلوها مهبط طائرات وطريقا للدبابات وقد تأثرت بالتأكيد، وشكلنا لجانا واستلمنا المواقع من قبلهم واقفلنا عليها وشكلنا هيئة دولية من اليونسكو، ومن جانبها وافقت الحكومة الاميركية على دفع كل ما يقرر من مبالغ من قبل الهيئات الاستشارية لأجل إعادة الأمور الى وضعها الطبيعي، التأثير الذي كان على هذه المنشآت تركز على المناطق غير المكتشفة والتي كانت خارج السيطرة، ولحد هذا اليوم ما تزال هناك تجاوزات واخراج للآثار وتهريبها خارج العراق.

– وماذا عن جهودكم المتواصلة لاستعادة العراق للقطع الأثرية المسروقة واعادة فتح المتحف الوطني؟.

* في الوقت الحالي انتقلت الآثار من وزارة الثقافة واصبحت تابعة لوزارة السياحة والآثار وهي وزارة دولة. مع هذا سوف أجيب على سؤالك، فالذي سرق من المتحف كان بحدود "١٥" الف قطعة لأن المتحف كان قد خضع لعملية إخلاء وكانت اكثر الآثار المهمة موجودة في مناطق آمنة، والذي استرجع بحدود "٩" الف قطعة والبقية تم الاتفاق مع الشرطة الدولية لاستعادتها إن شاء الله، ولكن ليست هذه هي المشكلة الحقيقية وانما المشكلة تكمن في ما تم اخراجه من قطع أثرية من العراق.

– وهل تلبي تخصيصات الوزارة طموحاتكم؟.

* بالتأكيد لا تلبي ١٠% من طموحاتنا فنحن نريد ان نساعد او نعيل شرائح معينة من المجتمع وخاصة الادباء والكتاب ونرفع من مستواهم المعيشي ونخفف عن كاهلهم لأنهم اعطوا الكثير، وعلينا تقديم ما يمكن لهم من دعم ومساندة بالقدر المستطاع.

– انتقل معكم الى ميدان ثقافي وفني آخر، هل في النية اعادة تشكيل فرق الموسيقى الوطنية والتراثية والسمفونية؟.

* حالياً مديرية السينما والمسرح ضعيفة جداً والسبب هو أن الكادر الاداري ضعيف وقد احلناه الى التقاعد ونحاول ان نجد اشخاصا من نفس الوسط يتمتعون بالقدرة على العمل الاداري والفني ومن نفس الشريحة حتى نرفع من قيمة العمل السينمائي والمسرحي وسوف نطوره.

– وماذا حل بالفرقة القومية للفنون الشعبية ودار الازياء العراقية وغيرها من المؤسسات التي تعكس حضارة العراق وتراثه، ما هي جهودكم البارزة في هذا المجال؟.

* رأيي في ذلك أن نقوم بتشكيل لجنة لتغيير اسم دار الازياء العراقية الى المديرية العامة للمحافظة على التراث، والازياء القديمة هي جزء منها ومن الضروري ان تكون الازياء من اهتمامات منظمات المجتمع المدني وتتعاون معنا لاقامة المهرجانات والعروض في داخل العراق و خارجه، ولكن يجب أن تقام هذه الأنشطة من قبل منظمة مدنية مثل باقي دول العالم، ففي العالم اجمع يكون قطاع الأزياء قطاعا خاصا وليس ملكا للدولة لأنه عندما تكون الدولة هي المسؤولة ستكون هناك شروط ورسوم وطرق محددة. أما بالنسبة للفرقة القومية فليس لدي أية معلومات عنها.

– الكثير من الفنانين والرسامين والنحاتين هاجروا وربما هنالك قافلة اخرى، كيف تعالج الوزارة هذا الموضوع الخطير، وما هي سياستكم لتشجيع الخبرات الفنية على العودة واستئناف نشاطها؟.

* ما يزال الظرف الامني هو السبب واكثرية الذين هاجروا كان خروجهم لهذا السبب، ونحن حاليا بصدد عقد مؤتمر للتواصل معهم وبحث السبل الكفيلة لتشجيعهم للعودة إلي الوطن وتوفير الظروف والإمكانات اللازمة لذلك.

– في ظل غياب النشاط السينمائي والمسرحي العراقي يلاحظ ايضا غياب المعارض الفنية، ما هي مشاريعكم لاعادة فتح المعارض واقامة الورش والمعامل الفنية كصناعة الخزف والملابس الفلكلورية؟.

* نحن بصدد اعداد ثلاثة مهرجانات سوف نقيمها خارج العراق وبالنسبة للسينما والمسرح والفرق الاخرى سوف تقوم بتطويرها وخلال الشهر القادم سنقوم بتطوير شركة بابل لتخرج بحلتها الجديدة في تقديم الافلام والمسلسلات وتواصل عملها السينمائي.

– في العراق ثقافات متعددة، هل تعكس الوزارة هذا التنوع الثقافي؟.

* نحن مع جميع الثقافات سواء كانت عربية أو كردية، آشورية، تركمانية وغيرها من الثقافات،وسياستنا هي عدم التمييز بينها لكونها بمجموعها تشكل ثقافة العراق وحضارته ولأننا كوزارة عراقية نعمل تحت مظلة كل هذه التنوعات.

– وبالنسبة للطفل العراقي، ماذا عملت الوزارة له؟.

* في الحقيقة اكثر الشرائح التي نهتم بها هي شريحة الأطفال، ولدينا مديرية خاصة بالطفل واهتمامنا به كبير وخاصة في المناطق الساخنة حيث نقوم بتوزيع المجلات والبوسترات ولدينا تعاون كبير مع منظمات متخصصة بهذا الجانب.

– سيادة الوزير أود أن أقف على خططكم لاستيعاب كوادر وزارة الاعلام المنحلة ويشاع ان الكثير منهم سيتم توزيعهم على وزارات اخرى أو احالتهم على التقاعد، ما هو رأيكم بذلك؟.

* بصراحة انا وضعت في ذهني في اول يوم من عملي في الوزارة بأن ابذل جهدا في هذا الموضوع لأنني عانيت من الفصل السياسي وقطع الرزق في عهد النظام السابق، ولا اريد ان يتكرر الامر مع غيري لأن قطع الرزق عمل محرم. لذلك سعيت بكل قوة والله وفقنا في ذلك. أما كيفية التوزيع فنحن خلال الايام القليلة المقبلة لدينا اجتماع مع مجلس الوزراء حول اعادة دار الحرية للطباعة والنشر وهذه الدائرة سوف تستوعب بحدود "١٥٠٠" موظف، اما البقية من اصحاب الكفاءات والشهادات العليا فسوف ينظمون الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والاخرين سوف يوزعون على الوزارات وهي بدورها سوف تستقبلهم لأن لديها درجات شاغرة وتخصيصات مالية فلا توجد مشاكل في هذا الجانب والباقي سيحالون الى التقاعد اذا رغبوا بذلك.

– وبالنسبة لخريجي كلية الاعلام أو بالأحرى الاعلاميين الذين لم يستطيعوا ان يحصلوا على وظيفة حكومية.. ماذا سيكون مصيرهم؟.

* التعيين في وزارتنا مستمر وحسب امكانياتنا، ولكن ما يزال الظرف الامني عائقا لنا في كل تحركاتنا، بمعنى أننا نريد مثلا ان نفتح مراكز ثقافية في كل المحافظات ولكن الوضع الامني والمادي لا يساعدنا على تحقيق ذلك. ونريد حاليا أن نفتح قصور الرئاسة بكاملها والبالغ عددها تقريبا ١٠٠ قصرا لتحويلها إلى مكتبة او مركز ثقافي او مركز سياحي، ويمكن لها أن تستوعب الكوادر، وقد طلبنا المساعدة بهذا الشأن من الدول المانحة وبادرت ايطاليا والدنمارك وقالوا إنهم مستعدون لتطوير عدد منها ولكن يبقى الوضع الامني هو العائق الكبير.

– وهل سيندمج اسم وزارة الثقافة مع الاعلام فتصبح وزارة الثقافة والاعلام كما يشاع؟.

* بالتأكيد لا.. ستكون وزارة الثقافة فقط والاعلام حر ويبقى حرا وغير مسيس.

– ما هي مشاغلكم الحقيقية للنهوض بنشاط الوزارة بما يلبي طموحاتكم؟.

* طموحاتي ان اجعل هذه الوزارة وزارة سيادية في العراق!.. وليس الوزارة المتأخرة كما اطلق عليها احد اعضاء الجمعية الوطنية مع كل الاسف. ان شاء الله سوف أعمل ما في وسعي لكي تحتل وزارة الثقافة الصدارة.

– بسبب الحرية والديمقراطية التي منحت لوسائل الاعلام نلاحظ أن هناك انفتاحا عاما نحو ثقافات الشعوب وربما يكون للبعض منها تأثيرات سلبية على ثقافتنا، كيف تواجهون ذلك؟.

* بالنسبة لنا نأخذ الذي يخدم بلدنا، والذي لا يخدم بلدنا نتركه ولكن نحترمه، وانا أؤمن بالثقافة العراقية الصميمية غير المتطرفة.. هذه الثقافة التي اريدها ويريدها المجتمع بالتأكيد.

– سيادة الوزير كلمة اخيرة تريد ان تضيفها؟.

* اتمنى لكم ولصحيفتكم ولبلدنا التوفيق وان يقبل الناس بالرأي والرأي الآخر وان يكون النقد بناءً وخاصة بالنسبة للصحفيين وان يتأكدوا من الموضوع أو الحدث قبل ان يكتبوا.

– شكرا لسيادتكم.